الأمم المتحدة
S/2024/188
مجلس الأمن
Distr.: General
26 February 2024
Arabic
Original: English

الحالة في جنوب السودان

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

1 - يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن 2677 (2023)، الذي مدَّد المجلس بموجبه ولاية بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان (البعثة) إلى 15 آذار/مارس 2024، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم كل 90 يومًا تقريرا عن تنفيذ ولاية البعثة. ويتناول التقرير التطورات السياسية والأمنية والحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان والتقدّم المحرز في تنفيذ ولاية البعثة في الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر إلى 15 شباط/فبراير 2024.

ثانيا - التطورات السياسية والاقتصادية

2 - مع بقاء تسعة أشهر فقط على إجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2024، لم يحرز إلا تقدم محدود جدا لبلوغ "الكتلة الحرجة" في تنفيذ النقاط المرجعية الرئيسية المنصوص عليها في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، تلبية لشرط توفّر البيئة والظروف المناسبة التي يمكن فيها إجراء انتخابات ذات مصداقية وسلمية.

3 - وقد أدى أعضاء المفوضية القومية لمراجعة الدستور اليمين الدستورية أمام الرئيس سلفا كير مياردیت، في 20 كانون الأول/ديسمبر. وفي 8 كانون الثاني/يناير، أدى جميع أعضاء اللجنة الوطنية للانتخابات اليمين الدستورية. وجاء التأخير في أداء اليمين الدستورية لأعضاء اللجنة الوطنية للانتخابات في أعقاب خلاف بشأن تعيين موظف مدني مسؤولا أولا لشؤون الانتخابات بدلا من مرشح الجناح المعارِض في الحركة الشعبية لتحرير السودان. وحلت الأطراف المسألة بالاستعاضة عن مرشح تحالف المعارضة في جنوب السودان لمنصب نائب رئيس اللجنة بمرشح الجناح المعارِض في الحركة الشعبية لتحرير السودان. وكان عدد النساء الأعضاء في الهيئات الثلاث مقابل شرط الـ 35 في المائة على النحو التالي: امرأتان من بين 9 أعضاء في اللجنة الوطنية للانتخابات (22 في المائة)؛ و 5 نساء من أصل 10 أعضاء في مجلس

010324 280224 24-02997 (A)
الرجاء إعادة استعمال الورق

الأحزاب السياسية (50 في المائة)؛ و 19 امرأة من أصل 58 عضوا في المفوضية القومية لمراجعة الدستور (33 في المائة).

4 - ومن ناحية أخرى، تواصل السيد كير مع رؤساء مجلس الأحزاب السياسية والمفوضية القومية لمراجعة الدستور واللجنة الوطنية للانتخابات، وقدّم ضمانات لتزويدها بما يكفي من التمويل. ولا يزال يتعين تمويل الهيئات الثلاث وتزويدها بالموارد اللازمة لكي تعمل بكامل طاقتها وتؤدي مهامها بالكامل.

5 - ولا تزال الترتيبات الأمنية الانتقالية متأخرة عن الجدول الزمني مع نشر الدفعة الثانية من القوات الموحدة اللازمة التي لم تبدأ بعد. ومع ذلك، استمر النشر التدريجي للدفعة الأولى. وفي 20 كانون الأول/ديسمبر، جرى نشر 600 من الأفراد العسكريين في توريت، في ولاية شرق الاستوائية. وفي 21 كانون الأول/ديسمبر، نُقلت كتيبة من ولاية أعالي النيل إلى ولاية غرب بحر الغزال. وفي 5 كانون الثاني/يناير، أفيد عن نشر نحو 300 جندي في ولاية غرب الاستوائية لتوفير الأمن. وحتى الآن، جرى نشر زهاء 000 4 فرد من أفراد القوات، وفقا لتقرير آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية الصادر في 7 شباط/فبراير. وتفيد التقارير بأن عمليات النشر استمرت دون توفّر ما يكفي من لوجستيات، بما في ذلك الغذاء والماء والدواء والمأوى. وفي حين جرى نشر عناصر القوات الموحدة اللازمة من قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان ووُفّرت لها الأسلحة والرواتب، لم يجر نشر قوات المعارضة على هذا النحو.

6 - ولم يُحرز تقدم يذكر فيما يتعلّق ببعض المسائل والقرارات الحاسمة لإجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر 2024، وهي لا تزال معلقة منذ تموز/يوليه 2023. وفي حين يستطيع الأطراف تعديل اتفاق السلام المنشط وفقا للإجراءات المعمول بها وتعديل المواعيد النهائية لاستكمال التحضيرات قبل الانتخابات، لم يجر التوصل إلى مثل هذا التفاهم حتى الآن.

7 - وعززت البعثة الحوار وقدّمت الدعم لبناء قدرات مجلس الأحزاب السياسية والمفوضية القومية لمراجعة الدستور واللجنة الوطنية للانتخابات. وفي 11 كانون الثاني/يناير، يسرت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الاجتماع الافتتاحي الذي عُقد مع قيادة مجلس الأحزاب السياسية واللجنة الوطنية للانتخابات إلى جانب قادة بارزين من مختلف الأطياف السياسية لاستعراض مشروع مدونة قواعد السلوك للأحزاب السياسية للانتخابات الوطنية وما بعدها، وذلك من أجل تنظيم سلوك الأحزاب السياسية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. وفي الفترة من 22 إلى 26 كانون الثاني/يناير، قدّمت البعثة الدعم لإجراء حلقات عمل توجيهية للأعضاء الجدد في اللجنة الوطنية للانتخابات والمفوضية القومية لمراجعة الدستور للمساعدة في توجيههم في عملهم والبدء في التخطيط والإعداد لتنفيذ المهام الموكلة إليهم. وفي 29 كانون الثاني/يناير، قدّمت البعثة الدعم لعقد اجتماع افتراضي على الصعيد الوطني للجنة الوطنية للانتخابات من خلال مكاتبها الميدانية، وكان الاجتماع بمثابة فرصة لتقديم المفوضين الجدد والاستماع إلى التحديات من مسؤولي الانتخابات في الولايات.

8 - وواصلت المعارضة والمجتمع المدني التشكيك في شفافية الحكومة والتزامها بسيادة القانون وبإتاحة اللجوء إلى العدالة قبل الانتخابات. وفي 6 كانون الأول/ديسمبر أثار التجمع البرلماني للجناح المعارِض في الحركة الشعبية لتحرير السودان شواغل متعددة، من بينها ما يتعلّق بالقيود المفروضة على الحيزين السياسي والمدني، بما يشمل استمرار القيود المفروضة على حرية تنقل النائب الأول للرئيس رياك مشار.

9 - وفي 7 كانون الأول/ديسمبر، أبرز الرئيس المؤقت للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، اللواء تشارلز تاي غيتواي، ضرورة إحراز تقدم في تنفيذ اتفاق السلام المنشط في جميع فصوله. وفي معرض الإشارة إلى نقص التمويل لجميع مؤسسات وآليات الاتفاق باعتباره أحد العوائق الرئيسية التي تعترض إحراز أي تقدم، دعا الأطراف في الاتفاق إلى التعاون وإظهار الالتزام بالانتخابات من خلال تمويلها وتمويل الدستور المعاد تشكيله حديثا والمؤسسات ذات الصلة بالانتخابات، فضلا عن استكمال توحيد القوى. وعقدت آلية الرصد والتحقق من وقف إطلاق النار والترتيبات الأمنية الانتقالية اجتماعا لمجلسها في 25 كانون الثاني/يناير، قدمت خلاله عددا من التقارير عن انتهاكات وقف إطلاق النار من جانب الأطراف في اتفاق السلام المنشط.

10 - وفي 6 شباط/فبراير، قدمت اللجنة الوطنية للانتخابات، ومجلس الأحزاب السياسية، والمفوضية القومية لمراجعة الدستور، والمكتب الوطني للإحصاء، وجهاز الشرطة الوطنية، ميزانياتها المقترحة إلى وزارة المالية والتخطيط لكي يوافق عليها مجلس الوزراء. وكانت الميزانيات الإجمالية اللازمة لكي تتمكّن هذه المؤسسات الرئيسية من إنجاز عملها على النحو التالي: 735 678 594 253 جنيه جنوب سوداني للجنة الوطنية للانتخابات؛ و 000 000 000 40 جنيه جنوب سوداني لمجلس الأحزاب السياسية؛ و 620 227 794 43 جنيه جنوب سوداني للمفوضية القومية لمراجعة الدستور؛ و 750 343 085 58 جنيه جنوب سوداني لجهاز الشرطة الوطنية. وفي 8 شباط/فبراير، كشف وزير شؤون مجلس الوزراء أن مجلس الوزراء خصص زهاء 731 بليون جنيه جنوب سوداني، للمؤسسات الخمس كلها من أجل تغطية أنشطة ما قبل الانتخابات حتى حزيران/يونيه، وقد جرت الموافقة على ميزانية تكميلية لها قدرها 107 بلايين جنيه جنوب سوداني. ومن هذا المبلغ، خُصّص 27 بليون جنيه جنوب سوداني للجنة الوطنية للانتخابات، و 22 بليون جنيه جنوب سوداني للمفوضية القومية لمراجعة الدستور. وقد أرسلت الميزانية إلى المجلس التشريعي الوطني الانتقالي المنشط للموافقة عليها.

التطورات السياسية الأخرى

11 - في 4 كانون الأول/ديسمبر، اختتم منتدى المحافظين السابع أعماله في جوبا، حيث التزم المحافظون وكبار المسؤولين الإداريين بما عدده 32 قرارا و 50 توصية. وتركزت هذه التوصيات على التنسيق بين حكومات الولايات والحكومات على المستوى الوطني وعلى معالجة نقص الموارد اللازمة لتنفيذ الأولويات على مستوى الولايات، بما في ذلك دفع مرتبات موظفي الخدمة المدنية والتحضير للانتخابات. وأعرب السيد كير عن قلقه من أن بعض الولايات تُحكم في تجاهل للدستور واتفاق السلام المنشط، ففي بعض الحالات فُصل مسؤولون على أساس الانتماء السياسي، من بين أسباب أخرى، مما أدّى إلى نشوب نزاعات بين الأطراف. ولذلك دعا إلى إنشاء آليات لتسوية المنازعات. وقدمت وزيرة الداخلية، أنجلينا تيني، عرضا عن مشروع سياسة أمنية بشأن حفظ الأمن لحماية الانتخابات. وأشار أفراد من منظمات المجتمع المدني إلى التحديات المستمرة التي تواجه تنفيذ القرارات الصادرة عن منتدى المحافظين السابق.

12 - وواصل الرئيس إجراء تعديلات في المناصب الرئيسية في البلاد. وفي 4 كانون الثاني/يناير، عيّن عدة وزراء جدد في ولاية الوحدة، وهم وزراء الشباب والرياضة، والطرق والجسور، والمالية والتخطيط، والشؤون البرلمانية والقانونية؛ وعيّن برلمانيين منهم نائب رئيس برلمان ولاية الوحدة؛ وواحد من مفوضي المقاطعات. وفي مرسوم آخر، عين دينغ لول وول مديرا عاما لهيئة استكشاف وإنتاج البترول في وزارة

البترول. وانحصرت جميع هذه التعديلات في أعضاء الحركة الشعبية لتحرير السودان. وفي 1 شباط/فبراير، عدّل السيّد كير صلاحيات كل من وزير البترول ووكيل الوزارة والمدير الإداري للهيئة الوطنية للبترول، فوسّع صلاحيات وكيل الوزارة وحد من سلطات الوزير الحالي الذي ينتمي إلى الجناح المعارِض في الحركة الشعبية لتحرير السودان.

13 - وعقب طلب السيد كير من الرئيس الكيني ويليام روتو إحياء محادثات السلام بين حكومة جنوب السودان والجماعات غير الموقعة في نيروبي، أجرى السيد روتو مناقشات مع جماعة سانت إيجيديو في روما في 30 كانون الثاني/يناير. وفي بيان صدر في 1 شباط/فبراير، قالت جبهة الخلاص الوطني إن الجماعات غير الموقعة لم تُستشر بشأن نقل مكان انعقاد المحادثات إلى نيروبي، ودعت إلى الإبقاء على مكان الانعقاد في روما بسبب تصور أنها أكثر أمنا. وفي 8 شباط/فبراير، أصدرت جبهة الخلاص الوطني بيانا آخر، دحضت فيه ما ورد من أنباء غير مؤكدة مؤخرا عن إقالة توماس سيريلو من زعامة جبهة الخلاص الوطني وأكدت من جديد زعامته. وفي ذلك البيان، أضافت جبهة الخلاص الوطني أن عناصر سابقين فيها فصلوا مؤخرا بزعم التآمر مع مسؤولين حكوميين ضد الجبهة نشروا تلك الشائعات، واتهمت الجبهة السيد كير وجهاز الأمن الوطني بمحاولة تقسيم جماعات المعارضة وشقّها عوضا عن التفاوض معها من خلال محادثات السلام.

الاتصالات والتطورات الإقليمية

14 - لا يزال النزاع الجاري في السودان يؤثر على جنوب السودان، ويغير العلاقات السياسية في المنطقة ويتسبب في تدفق اللاجئين والعائدين إلى البلد. وفي 11 كانون الثاني/يناير، أمر السيد كير باتخاذ إجراءات صارمة ضد الأنشطة غير المشروعة على طول حدود بلده مع السودان، ذاكرا مخاوف تتعلق بالأمن القومي. وأعرب عن قلقه من أن عبور الأسلحة من السودان إلى جنوب السودان قد يفضي إلى تفاقم النزاعات القبلية الجارية في أبيي وواراب وغرب بحر الغزال. وفي 20 كانون الثاني/يناير، التقى السيد كير بقائد قوات الدعم السريع، محمد حمدان دقلو، على هامش انعقاد قمة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد) في أوغندا. وفي 29 كانون الثاني/يناير، أصدرت وزارة الخارجية بيانا دحضت فيه النتائج التي توصل إليها فريق الخبراء المعني بالسودان والمؤيد للجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1591 (2005) بشأن السودان بأن الوقود يمر عبر أراضي جنوب السودان ويسلم إلى قوات الدعم السريع في السودان. وأكدت الوزارة على حياد جنوب السودان في النزاع الدائر في السودان.

الحالة الاقتصادية

15 - في 19 كانون الأول/ديسمبر، أنهى صندوق النقد الدولي مشاوراته واستعراضه للبرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق في جنوب السودان، وعدّد التحديات المتعددة التي تعترض سلطات جنوب السودان، ومن بينها الحاجة إلى تمويل الانتخابات المقرر إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2024.

16 - وفي 16 كانون الثاني/يناير، زاد بنك جنوب السودان عمليات بيع العملات الأجنبية الأسبوعية للمصارف التجارية ومكاتب صرف العملات، عن طريق المزادات، من 3 ملايين إلى 10 ملايين دولار. وفي 31 كانون الثاني/يناير، باع 10 بلايين جنيه جنوب سوداني إضافية (ما يعادل 9 ملايين دولار) عن

طريق المزاد العلني للمصارف التجارية المؤهلة من خلال تسهيلات الودائع لأجل. وتهدف هذه التدابير إلى الحد من انخفاض القيمة الاسمية لجنيه جنوب السودان وتثبيت التضخم.

17 - وفي 22 كانون الثاني/يناير، نظمت وزارة المالية والتخطيط، حلقة عمل عن برنامج إعداد خطة الموازنة للسنة المالية 2024-2025، عرضت خلالها الوزارات والإدارات والوكالات التقدم المحرز وأولوياتها كل في قطاعه. وجرى الاتفاق على تمديد استراتيجية التنمية الوطنية المنقحة لجنوب السودان لمدة عام واحد من 1 تموز/يوليه 2024 إلى 30 حزيران/يونيه 2025، رهنا بموافقة مجلس الوزراء والرئاسة.

ثالثا - الحالة الأمنية

18 - أدى استمرار القتال في السودان وتزايد عدد المدنيين الذين يعبرون إلى جنوب السودان إلى تفاقم الأوضاع الأمنية والإنسانية في البلد. ومع بداية موسم الجفاف، بدأ مربو الماشية هجرتهم السنوية في جميع أنحاء البلد، مما تسبّب في نشوء توترات مع المجتمعات المضيفة. وأُفيد عن حدوث توترات بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان في بعض أنحاء البلد.

منطقة أعالي النيل الكبرى

19 - وردت أنباء عن حدوث توترات متزايدة بين الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في ولاية الوحدة، عقب انشقاق اثنين من كبار ضباط الجيش في تشرين الأول/أكتوبر. ومما أسهم في هذه التوترات ما أُفيد عن حدوث مزيد من الانشقاقات في صفوف ضباط الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان وأنشطة التعبئة وما اتصل بذلك من اعتقالات من كلا الجانبين في مخيم بانتيو للنازحين داخليا وفي مناطق أخرى في جنوب الوحدة. وأدى وجود الجنرال سيمون ماغويك، أحد المنشقين، وتحرّك قواته في ولاية الوحدة إلى زيادة التوترات وتشريد الجماعات المحلية من مقاطعات لير وغيت وميوم وربكونا. وبدأ القتال بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان الجناح المعارِض في الحركة الشعبية لتحرير السودان في مقاطعة لير في تشرين الأول/أكتوبر، وامتد إلى مقاطعة غيت في أوائل كانون الأول/ديسمبر، واستمر في مقاطعة روبكونا في أواخر كانون الثاني/يناير، مما أدى إلى تفاقم الحالة الإنسانية الصعبة.

20 - وفي جونقلي، تصاعدت التوترات بين قبائل النوير والدينكا والمورلي، حيث قامت عناصر من المورلي والنوير بسرقة الماشية واضطلعت بأنشطة إجرامية في مقاطعات داك وبور ونيرول وتويج وأكوبو. وعقب مقتل زعيم قرية غاديانغ (من الدينكا) في 29 كانون الأول/ديسمبر 2023، قتلت عناصر مسلحة من المورلي ما لا يقل عن 35 شخصا وسرقت آلاف من رؤوس الماشية خلال هجوم شنّته في 4 كانون الثاني/يناير في بوكتاب، بمقاطعة داك. ولقي الهجوم إدانة واسعة النطاق، بما في ذلك من البعثة، وسط مخاوف بشأن تعبئة قبيلة الدينكا بهدف مهاجمة إدارية البيبور الكبرى. وفي 9 كانون الثاني/يناير، ورد أن أفراد من قوار النوير من أيود سرقوا 700 رأس من الماشية من إحدى المحطات المخصصة لاستراحة الماشية في مقاطعة نيرول. ووسط المخاطر المتزايدة لاحتمال تزايد العنف في المنطقة، واصلت البعثة اتصالاتها على صعيد الولايات وعلى الصعيد الوطني لتهدئة التوترات، وتواصلت مع الشباب للامتناع عن التعبئة، ويسّرت عددا من الحوارات الرامية إلى إحلال السلام بين القبائل.

منطقة بحر الغزال الكبرى

21 - استمر العنف بين قبيلتي الدينكا نقوك والدينكا ويج في المناطق المتنازع عليها على طول الحدود بين ولاية واراب ومنطقة أبيي، رغم الجهود المختلفة المبذولة على المستوى الوطني وعلى مستوى الولايات للحد من التوترات والتوصل إلى حل سلمي للنزاع، بما في ذلك الأمر الرئاسي الصادر في 16 كانون الثاني/يناير. وأدى مقتل نائب رئيس الإدارة الذي عينته جوبا في منطقة أبيي الجنوبية في 31 كانون الأول/ديسمبر إلى تفاقم النزاع، الذي بلغ ذروته في أعمال العنف القبلي التي وقعت في منطقة أبيي وشارك فيها أفراد من قبائل الدينكا نقوك والدينكا ويج والنوير في 27 و 28 كانون الثاني/يناير وفي 4 شباط/فبراير على التوالي.

22 - وعلى طول حدود ولايتي واراب وغرب بحر الغزال، استمر العنف بين قبيلتي دينكا أبوك وماريال باي، وبين قبيلتي دينكا كواك ودينكا أقوك. ولا تزال دوافع هذه النزاعات المحلية، بما في ذلك النزاعات على الأراضي، والتنافس على مناطق الرعي، والهجمات الانتقامية الدورية وعمليات القتل دون حل، مع تزايد احتمال استمرار العنف. وتواصل البعثة إشراك الجهات المعنية صاحبة المصلحة على جميع المستويات، بالإضافة إلى تسيير دوريات منتظمة في المناطق المتنازع عليها للتخفيف من حدة المزيد من العنف. واستمر العنف الدوري بين قبيلة لوانيجانغ من شرق التونج (ولاية واراب) وقبيلة باكام من شمال رومبيك (ولاية البحيرات). وفي 31 كانون الثاني/يناير، أسفرت الاشتباكات التي وقعت في ماكواك بايام بمقاطعة شرق التونج عن مقتل 48 شخصا وإصابة 40 آخرين في ثلاث هجمات منفصلة. واستمر ورود أنباء عن أنشطة التعبئة الجارية في القبيلتين.

المنطقة الاستوائية الكبرى

23 - مع بداية موسم الجفاف والهجرة السنوية للماشية في وقت أبكر مما كان متوقعا، ازدادت التوترات في المنطقة الاستوائية الكبرى. ودخل رعاة من قبيلة الدينكا أتوت من ولاية البحيرات مقاطعة مفولو، في حين دخلت قبيلة أمبوروررو مقاطعتي طمبرة وناغيرو في ولاية غرب الاستوائية، مما أدى إلى وقوع أعمال عنف متفرقة ناجمة عن تدمير الأراضي الزراعية للمجتمعات المضيفة. وفي ولاية وسط الإستوائية، أدى وصول مربي الماشية من قبيلة الدينكا من بور والموندراري ومريدي إلى مقاطعة نهر ياي إلى تصعيد التوترات مع المزارعين المحليين. ومن المرجح أن تؤدي زيادة الهجرة والتنافس على أراضي الرعي والموارد المائية إلى زيادة العنف في الأشهر المقبلة.

24 - واشتدت بواعث القلق المتصلة بحماية المدنيين في ولاية وسط الاستوائية في أعقاب الإبلاغ عن سوء سلوك قوات الأمن الحكومية التي تقوم بعمليات نزع السلاح. وفي قوندوكورو بايام، ورد أن قوات الأمن المشتركة ضايقت المدنيين واعتقلتهم تعسفا، مما أدى إلى عمليات تشريد. وفي 10 كانون الثاني/يناير، زعمت لجنة لتقصي الحقائق أنشأها حاكم ولاية وسط الاستوائية أن قوات الأمن ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان. وأججت هذه العمليات في قوندوكورو التوترات في قبيلة باري، التي اعتبرتها أعمالا تستهدفها وتهدّد ملكيتها للأراضي. وعلى الرغم من ذلك، أفيد بأن عملية نزع السلاح اللاحقة في موغيري بايام أجريت في سلام، عقب أنشطة تواصل اضطلعت بها البعثة.

25 - وفي 10 كانون الثاني/يناير، أعرب سكان مقاطعة جنوب كبويتا في ولاية شرق الاستوائية عن قلقهم من نشر القوات الموحدة اللازمة مؤخرا. وأفيد بأن نشر القوات أثار الخوف بين السكان الذي تفاقم بسبب تسكع بعض الجنود ومضايقتهم للسكان في بلدة كبويتا.

رابعا - الحالة الإنسانية

26 - بين كانون الأول/ديسمبر 2023 وآذار/مارس 2024، من المتوقع أن يتعرض ما يقدر بنحو 5,78 مليون شخص لبلوغ مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد (المرحلة 3 وفق التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي أو ما فوقها)، منهم 000 25 شخص معرضين لبلوغ مستوى الكارثة من انعدام الأمن الغذائي (المرحلة 5 وفق التصنيف المتكامل) و 1,71 مليون شخص معرضين لبلوغ مستوى الطوارئ من انعدام الأمن الغذائي (المرحلة 4 وفق التصنيف المتكامل).

27 - وفي 8 كانون الأول/ديسمبر، أبلغت سلطات مقاطعة لير عن نزوح أكثر من 000 35 شخص إلى المناطق المحيطة في أعقاب قتال عنيف وقع بين الفصائل المسلحة في لير في كانون الأول/ديسمبر. وفي 2 كانون الأول/ديسمبر، أدى القتال بين عناصر مسلحة في مقاطعة غيت بولاية الوحدة إلى نزوح أكثر من 000 2 شخص. وانتقل سبعة من العاملين في المجال الإنساني من تلقاء أنفسهم من غيت إلى مدينة بانتيو.

28 - وفي 27 كانون الثاني/يناير و 4 شباط/فبراير، أسفرت الهجمات المسلحة التي شُنّت في أجزاء مختلفة من منطقة أبيي الإدارية عن مقتل 83 شخصا، من بينهم 4 من العاملين في المجال الإنساني خارج أوقات العمل، وإصابة عدة أشخاص بجروح، وتدمير منازل وممتلكات. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نزح أكثر من 200 2 شخصا في أبيي، معظمهم من النساء والأطفال الذين التمسوا اللجوء في مجمع قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي في روماجاك بالقرب من مدينة أبيي، بينما فر آخرون إلى مواقع مجاورة. وقدم الشركاء في المجال الإنساني المواد الغذائية ومواد الإيواء للنازحين، على الرغم من التحديات اللوجستية الكبيرة والصعوبات الكبيرة التي واجهوها في إيصال تلك المواد.

29 - وحتى 15 شباط/فبراير، كان 716 564 شخصا قد عبروا إلى جنوب السودان منذ منتصف نيسان/أبريل 2023، عند اندلاع النزاع في السودان. ومن بين هؤلاء، وصل 500 163 شخص بين 1 كانون الأول/ديسمبر 2023 و 15 شباط/فبراير 2024. ولا يزال رعايا جنوب السودان يشكلون الجزء الأكبر من العائدين إذ تبلغ نسبتهم 79 في المائة، ويشكل اللاجئون السودانيون 20 في المائة، والنسبة المتبقية البالغة 1 في المائة تعود لطالبي اللجوء من بلدان ثالثة.

30 - وفي 25 كانون الأول/ديسمبر، أعلنت وزارة الصحة عن تفشي الحمى الصفراء في ولاية غرب الاستوائية. وحتى 3 شباط/فبراير، أُبلغ عن الاشتباه في حدوث 50 إصابة، منها إصابتان مؤكدتان و 6 وفيات، في مقاطعات يامبيو ونزارا وطمبرة وإبا وإينو ومريدي. وجرى توسيع نطاق أنشطة الاستجابة لاحتواء انتشار المرض. وفي الوقت نفسه، هناك تفشٍّ مستمر للحصبة في ولاية غرب الاستوائية، وتأكّد إصابة حالة جديدة واحدة من شلل الأطفال المشتق من اللقاح. وفي 7 كانون الأول/ديسمبر، أكدت وزارة الصحة حالة إصابة بالكوليرا وافدة من السودان في مركز عبور الرنك في ولاية أعالي النيل.

31 - ومن 1 كانون الأول/ديسمبر إلى 15 شباط/فبراير، أُبلغ عن وقوع 64 حادثة من الحوادث المتصلة بالقيود المفروضة على إيصال المساعدات الإنسانية، انطوت 19 حادثة منها على أعمال عنف ضد العاملين في المجال الإنساني وأصولهم. وأُبلغ عن وقوع ستة حوادث نهب وسرقة لأصول هيئات المساعدة الإنسانية. ونُقل عشرون موظفا من العاملين في المجال الإنساني بسبب الأعمال العدائية الجارية والخوف من وقوع اشتباكات بين الجماعات المسلحة. ووقع هجومان على قوافل ومركبات متعاقد عليها تجاريا في الفترة من 1 كانون الأول/ديسمبر إلى 15 شباط/فبراير في بور في ولاية جونقلي وفي ميوم في ولاية الوحدة. ومنذ بداية عام 2023، قتل أربعة من العاملين في المجال الإنساني أثناء أداء عملهم.

خامسا - تنفيذ المهام المقررة للبعثة

ألف - دعم تنفيذ اتفاق السلام المنشَّط وعملية السلام

32 - في 6 و 7 كانون الأول/ديسمبر، نظمت البعثة مع شركائها ندوة للشباب بشأن عملية وضع دستور دائم والعمليات الانتخابية تحت شعار "شباب واحد، صوت واحد". وأذكت الندوة وعي المشاركين الذين بلغ عددهم 137 مشاركا (منهم 52 امرأة)، ودعت إلى شمول الجميع ووثقت آراء المشاركين في ورقة موقف.

33 - وفي 11 و 12 كانون الأول/ديسمبر، دعمت البعثة منبر المجتمع المدني الوطني المعني بإصلاح قطاع الأمن بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنظيم حلقة العمل الثالثة لبناء القدرات. وكان الهدف من هذه المبادرة هو مراجعة واعتماد اختصاصات المنبر وخطة عمله لعام 2024 بمشاركة 45 فردا من المجتمع المدني (منهم 24 امرأة).

34 - وفي 11 و 12 كانون الأول/ديسمبر أيضا، قامت البعثة، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية ومنظمة التمكين المجتمعي من أجل التقدم، وهي واحدة من منظمات المجتمع المدني المحلية، بتيسير اجتماع مائدة مستديرة لزيادة الوعي وبناء توافق في الآراء بشأن الانتخابات. وجمعت المائدة المستديرة الجهات الوطنية الرئيسية صاحبة المصلحة، بما في ذلك الأحزاب السياسية والمجتمع المدني وأسفرت عن توقيع ممثلي الأطراف في اتفاق السلام المنشط على قرار من 17 نقطة يتعهدون بموجبه بالتعجيل في معالجة بعض القضايا الرئيسية التي تؤثر على إجراء الانتخابات بحلول كانون الأول/ديسمبر 2024، بما في ذلك تمويل وتشغيل الهيئات الرئيسية لإدارة الانتخابات.

35 - وفي 13 و 14 كانون الأول/ديسمبر، نظمت البعثة، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، منتديين للأحزاب السياسية بشأن مدونة قواعد السلوك والانتخابات في جوبا لفائدة 169 مشاركا من قادة وممثلي الأحزاب السياسية (منهم 76 امرأة). وركز المنتدى الثاني على القيادات النسائية، وحضرته نائبة الرئيس ريبيكا نياندنغ دي مابيور. وخلال منتدى الأحزاب السياسية الذي عُقد في 24 كانون الثاني/يناير وحضره 73 قياديا وممثلا (منهم 5 نساء) من 65 حزبا سياسيا، جرى استعراض مدونة قواعد السلوك مرة أخرى. ومن المقرر أن يصدق مجلس الأحزاب السياسية على المسودة النهائية، وأن يطلع الأحزاب السياسية والمرشحين المستقلين عليها من أجل مراجعتها وإقرارها بشكل نهائي ونشرها بعدة لغات جنوب سودانية في جميع أنحاء البلد.

36 - وفي 22 كانون الأول/ديسمبر، عقدت البعثة اجتماعها الأول مع لجنة أمن الانتخابات التي أنشأها جهاز الشرطة الوطنية لمناقشة مجالات التعاون والتآزر المتصلة بأمن الانتخابات. وجرى الاتفاق خلال الاجتماع على أنه ينبغي للبعثة أن تقدم الدعم الاستشاري للجنة، وأن تنشئ أفرقة عاملة تقنية ذات صلة، وأن تجري تقييما للاحتياجات لإثراء مجموعات التدريب والتخطيط لفائدة جهاز الشرطة الوطنية، وأن تتشاور مع الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة، مثل اللجنة الوطنية للانتخابات وغيرها من وكالات إنفاذ القانون في اللجنة، من بين جهات أخرى. ولم يتضح بعد ما هي الأدوار والمسؤوليات التي ستضطلع بها الأجهزة الأمنية الأخرى. وإضافة إلى ذلك، لا يزال يتعين على الجهات صاحبة المصلحة التوصل إلى فهم مشترك للآثار المحتملة إذا ما أجريت الانتخابات في ظل الإطار والهياكل الأمنية الحالية. وفي الفترة من 29 كانون الثاني/يناير إلى 8 شباط/فبراير، أوفدت الأمانة العامة بعثة لتقييم الاحتياجات للاسترشاد بها في التخطيط بشأن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للانتخابات.

37 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقديم الدعم التقني للجنة الوطنية للانتخابات ومجلس الأحزاب السياسية في مجالات مثل التصميم التنظيمي، وإعداد الميزانية، والتخطيط التنفيذي، واستعراض وصياغة الإجراءات والقواعد والأنظمة ذات الصلة. ونتيجة لذلك، تمكنت مؤسستان حكوميتان من تقديم مشروع ميزانيتهما والدفاع عنه إلى وزارة شؤون مجلس الوزراء ووزارة المالية والتخطيط. وتمكن مجلس الأحزاب السياسية أيضا من الشروع في عملية تسجيل الأحزاب السياسية في 23 كانون الثاني/يناير.

38 - وفي ولاية أعالي النيل، عقدت البعثة ووزارة الحكم المحلي وإنفاذ القانون في الولاية، ومجلس كنائس جنوب السودان منتدى لفائدة 46 شخصا من مديري البايام وزعماء القبائل والمديرين التنفيذيين (منهم 12 امرأة) من مقاطعات الرنك ومانيو وملوط ومابان بولاية أعالي النيل، في الفترة من 14 إلى 16 كانون الأول/ديسمبر. وعزز المنتدى المعرفة باتفاق السلام المنشط وعزز التعاون السياسي.

39 - وفي ولاية شرق الاستوائية، يسرت البعثة، يومي 23 و 24 كانون الثاني/يناير، حوارا بين القادة السياسيين في منطقة كبويتا الكبرى لمناقشة التحديات التي تعترض تنفيذ اتفاق السلام المنشط وتعزيز مساحة الحوار السياسي استعدادا للانتخابات الوطنية المقبلة.

باء - حماية المدنيين وتخفيف حدة النزاعات القبلية

40 - واصلت البعثة دعم إشراك الجميع في الحوار والتعايش السلمي والمصالحة والتماسك الاجتماعي على الصعيدين الوطني ودون الوطني من أجل تعزيز حماية المدنيين. وفي إطار المسؤولية الموكلة إليها المتمثّلة بتعزيز وجودها لأغراض الحماية في جميع أنحاء البلد، أعطت البعثة الأولوية لنهج متنقل ورشيق وذكي، فتمركزت قواتها مسبقا قبل موسم الأمطار. وبهدف زيادة مدى العمليات وردع شن الهجمات على المدنيين وتأمين طرق الإمداد الرئيسية، احتفظت قوة البعثة بأربع قواعد عمليات مؤقتة لمدة طويلة في كوج وطمبرة ومريدي وجامجانغ.

41 - وفي 12 شباط/فبراير، كانت البعثة قد سيّرت 346 10 دورية، منها 471 دورية متكاملة، تضم شرطة الأمم المتحدة وموظفين مدنيين لأغراض حماية المدنيين. وشاركت نساء من حفظة السلام في 8 في المائة من هذه الدوريات.

42 - ونظمت البعثة ثلاث جلسات لتعزيز القدرات لفائدة 100 فرد من قادة المجتمع المحلي وأفراد الأمن (منهم 33 امرأة) في ولاية غرب الاستوائية بهدف تعزيز قدرة الحكومة على حماية المدنيين.

43 - ودعت البعثة الجهات صاحبة المصلحة، بما في ذلك فرق العمل المعنية بالحلول على مستوى الولايات، إلى ضمان العودة الآمنة والمستنيرة والطوعية وفي ظروف كريمة للنازحين داخليا في مواقع حماية المدنيين السابقة في ولايات جونقلي وغرب بحر الغزال وغرب الاستوائية. وفي 3 كانون الثاني/يناير، بدأت عودة 313 1 نازحا داخليا من موقع حي المصنع في ولاية غرب بحر الغزال.

44 - وفي 13 شباط/فبراير، كانت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام قد لبّت جميع الطلبات الـ 186 الواردة من البعثة للكشف عن الألغام الأرضية والذخائر المتفجرة المشتبه فيها وإزالتها والتخلص منها. وشمل ذلك مسح وتطهير أربعة مراكز للشرطة في ملكال وعدة مناطق أخرى في ولاية غرب بحر الغزال دعما لعشرة مشاريع سريعة الأثر نفذتها البعثة. وساهمت الأنشطة بصفة عامة في الحيلولة دون وقوع إصابات

أو خسائر في الأرواح من جراء الذخائر المتفجرة، ومكنت الأهالي من الوصول إلى 34 منطقة زراعية و 5 مستشفيات و 9 مصادر للمياه الطبيعية. وأسفرت تدابير التصدي التي اتخذتها دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام عن التخلص من 448 ذخيرة متفجرة والإفراج عن 621 470 1 مترا مربعا من الأراضي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ووفرت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضا التوعية بمخاطر الذخائر المتفجرة للمدنيين في جميع أنحاء البلد من أجل تعزيز معرفتهم بالسلوك الآمن، وبالتالي منع الحوادث التي تسببها الذخائر المتفجرة. وبلغ مجموع المستفيدين 591 78 شخصا (976 13 رجلا و 026 16 امرأة و 070 26 فتى و 519 22 فتاة)، بمن فيهم 351 12 شخصا من الفارين من النزاع في السودان.

45 - وحتى 13 شباط/فبراير، كانت شرطة الأمم المتحدة قد أنجزت 655 1 دورية للشرطة وحدها و 256 دورية متكاملة. ومن هذه الدوريات التي بلغ مجموعها 911 1 دورية، شاركت نساء في 233 1 دورية منها. وكانت ثمانية أفرقة للاستجابة السريعة على أهبة الاستعداد للاستجابة في حالة وقوع حوادث أمنية دعما لجهاز الشرطة الوطنية في جوبا وملكال وبانتيو. ونظمت شرطة الأمم المتحدة خمس حلقات عمل لفائدة 70 ضابطا من ضباط جهاز الشرطة الوطنية للتوعية بالمسائل الجنسانية والعنف الجنسي والجنساني، وأربع حلقات عمل تدريبية متصلة بحقوق الإنسان لفائدة 147 ضابطا من ضباط جهاز الشرطة الوطنية.

46 - وأوفد فريق القدرة الشرطية الدائمة من بريندیزي، إيطاليا، في 5 كانون الأول/ديسمبر لتعزيز الدور الاستشاري لشرطة الأمم المتحدة في الأنشطة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال المساعدة الانتخابية، وتحديدا فيما يتعلق بالأمن الانتخابي. وأُنشئت وحدة انتخابية تابعة لشرطة الأمم المتحدة كجزء من فريق المساعدة الانتخابية الشاملة، وعُيّن ضابطان من أفراد الشرطة المقدمون من الحكومات من كل مكتب ميداني للعمل كضباط اتصال.

47 - وفي أعقاب أعمال العنف التي وقعت بين قبيلة أنيواك وقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، نفذت البعثة في 18 كانون الأول/ديسمبر حوارا مدنيا عسكريا في بوشالا في إطار الجهود الرامية إلى تحسين العلاقات بينهما.

48 - ونفذت البعثة حوارا للسلام في ليكوانغولي في إدارية البيبور الكبرى في الفترة من 10 إلى 12 كانون الأول/ديسمبر لفائدة 50 شابا من شباب قبيلتي شباب لُو النوير والمورلي لتهدئة التوترات وتعزيز التعايش السلمي. وفي أعقاب حادثة سرقة رؤوس ماشية ارتكبه أفراد من قبيلة المورلي في بوكتاب، بمقاطعة داك، في ولاية جونقلي في 4 كانون الثاني/يناير، أسفر عن وقوع عدة إصابات بين المدنيين، يسرت البعثة عقد اجتماع للزعماء السياسيين والقبليين في قبيلتي بور الكبرى والمورلي في جوبا في الفترة من 6 إلى 8 كانون الثاني/يناير لتهدئة التوترات.

49 - وفي ولاية شرق الاستوائية، دعمت البعثة، في الفترة من 5 إلى 10 كانون الثاني/يناير، إيفاد بعثة سلام مشتركة بقيادة حاكم ولاية شرق الاستوائية ورئيس الإدارة في إدارية البيبور الكبرى إلى مقاطعات كورون وجبل بوما وماروو، لإجراء حوارات سلام بين قبيلتي توبوزا ومورلي.

50 - وفي أعقاب الهجمات المستمرة بين قبيلتي الدينكا ويج والدينكا نغوك، نسقت البعثة في 10 كانون الثاني/يناير اجتماعا بين قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي والقادة السياسيين القبليين للدينكا ويج في جوبا لمناقشة القضايا الأساسية وإيجاد سبل لتهدئة العنف. وحضر الاجتماع رئيس البعثة بالنيابة وقائد القوة الأمنية المؤقتة الجنرال بنجامين أولوفيمي سوير.

المناخ والسلام والأمن

51 - اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير بموسم أمطار طويل على نحو غير عادي امتد حتى كانون الأول/ديسمبر. ونتيجة لذلك، تعرض أكثر من 400 524 شخص للفيضانات، حيث طالت مياه الفيضانات مساحة ناهزت 505 28 كم مربع، كما أفاد مركز الأمم المتحدة المعني بالسواتل لرصد الفيضانات خلال الفترة من 15 إلى 19 كانون الأول/ديسمبر، وكانت أكثر المناطق تضررا أيود وغيت وقوقريال وبور الجنوبية وتركاكا وفشودة ولير وشرق كبويتا وشمالها وورور. ووفقا لمركز التنبؤ بالمناخ وتطبيقاته التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، يؤثر الجفاف أيضا على أويل وروميبيك. وتستمر الآثار المطولة للصدمات المناخية في تعطيل إنتاج الغذاء، مما يؤدي بوجه خاص إلى تفاقم حالة الأمن الغذائي مع بلوغ المرحلة 3 (مرحلة الأزمة) والمرحلة 4 (مرحلة الطوارئ) وفق التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي، في شرق وشمال جنوب السودان، وتتسبب هذه الآثار أيضا في بداية مبكرة وعودة متأخرة لأنماط الهجرة الرعوية التي تتزامن مع دورات المحاصيل بسبب التحولات الموسمية، مما يؤدي إلى نشوب النزاعات، كما لوحظ، على سبيل المثال، في مقاطعة شرق التونج.

جيم - سيادة القانون والمساءلة

52 - من أجل تعزيز قدرة الجهات الفاعلة في مجال العدالة الوطنية في جميع أنحاء جنوب السودان على التحقيق بفعالية في الجرائم الخطيرة ومقاضاة مرتكبيها والبت فيها، ولا سيما الجرائم التي تنطوي على أفعال عنف جنسي وجنساني وعنف جنسي المرتبط بالنزاع، قدّمت البعثة الدعم للجهات الفاعلة في مجال سيادة القانون في جنوب السودان لإجراء تدريب متخصص ونشر المحاكم المتنقلة.

53 - وفي الفترة من 14 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر، قدّمت البعثة الدعم لتدريب على إجراء التحقيقات في ولاية الوحدة بقيادة ميسرين وطنيين في مجال سيادة القانون لفائدة 27 ضابطا من ضباط جهاز الشرطة الوطنية (منهم 3 نساء)، بهدف تعزيز مهاراتهم في التسجيل والتحقيق، لا سيما فيما يتعلق بالجرائم المتعلقة بالعنف الجنسي والجنساني، في مقاطعات بنيجار ومايانديت وكوج ولير.

54 - وبهدف تعزيز معاملة السجناء معاملة إنسانية بما يتماشى مع قواعد الأمم المتحدة لمعاملة السجينات والتدابير غير الاحتجازية للمجرمات (قواعد بانكوك)، قدّمت البعثة والمؤسسة العالمية للإغاثة الدعم لتسليم سجن مقاطعة كوخ، الذي شُيّد من خلال الصندوق الاستئماني للمصالحة والاستقرار والقدرة على الصمود في جنوب السودان، إلى السلطات الوطنية، في 12 كانون الأول/ديسمبر. ويستوعب هذا السجن 49 سجينا ويضم زنزانتين مخصصتين للأحداث والنساء.

55 - وفي الفترة من 10 إلى 24 كانون الثاني/يناير، أوفدت محكمة دائرة إلى مقاطعة موروبو بولاية وسط الاستوائية حيث بتّت في أربع قضايا، منها قضيتا اغتصاب. وأسفرت القضايا الأربع جميعها عن إدانة خمسة أشخاص بجرائم مختلفة، منها الاغتصاب والزنا والسرقة. وشملت الأحكام السجن لمدة تصل إلى ستة أشهر ودفع تعويض يصل إلى 000 150 جنيه جنوب سوداني. ومنذ 31 كانون الثاني/يناير، أسفر نشر محكمة متنقلة في مقاطعة كوج بولاية الوحدة عن التحقيق في القضايا الجنائية والفصل فيها بحضور قاض شخصيا لأول مرة في تاريخ المقاطعة. وحتى الآن، أصدرت المحكمة أحكاما قوية بالسجن لمدة 10 سنوات و 13 عاما على التوالي في إدانتين في قضيتي اغتصاب، إحداهما كانت قضية بارزة أدانت فيها المحكمة

ابن مسؤول حكومي محلي سابق. وقد بعثت هذه الأحكام برسالة قوية إلى مجتمع مقاطعة كوج مفادها أنه لن يُقبل بالإفلات من العقاب على أعمال العنف الجنسي.

56 - ومنذ 12 شباط/فبراير، دعمت البعثة أربعة قضاة مشاورين في المحاكم العسكرية (بينهم امرأة واحدة) من مديرية القضاء العسكري التابعة لقوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان للانتشار في مريدي، في ولاية غرب الاستوائية، في إطار بعثة تقييم من المقرر أن تنتهي في 21 شباط/فبراير. وستقوم بعثة التقييم بالتحقيق في ملفات القضايا وإعدادها للمقاضاة والبت فيها أمام محكمة عسكرية عامة من المقرر نشرها في آذار/مارس.

57 - وقدمت البعثة دعما مستهدفا للسلطات القضائية لمراجعة القضايا في سجون أويل وبور وجوبا المركزية، مما أدى إلى إطلاق سراح 159 سجينا (منهم 12 امرأة و 13 حدثا) كانوا قد ارتكبوا جرائم بسيطة.

58 - وفي الفترة من 9 إلى 11 شباط/فبراير، أجرت البعثة مشاورات مع الزعماء والنساء والشباب من قبيلة المورلي وممثلي مؤسسات العدالة والحكم المحلي. وتركزت المناقشات على نشر محكمة دائرة للزعماء التقليديين للتصدي للعنف القبلي، بما يشمل سرقة الماشية وعمليات الاختطاف والقتل الانتقامي على النحو المتوخى في خطة عمل بييري للسلام - نتيجة التواصل مع القبائل الثلاث المتحاربة في جونقلي.

دال - تهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية

59 - في 12 شباط/فبراير، كانت قوة البعثة قد سيّرت 285 1 دورية طويلة المدة و 180 1 دورية قصيرة المدة وأنجزت 823 مهمة من مهام الحماية العسكرية لتهيئة الظروف المؤاتية لإيصال المساعدات الإنسانية و/أو لدعم إيصالها بما يضمن حماية العاملين في المجال الإنساني.

60 - ولبّت البعثة 18 طلبا من الشركاء في مجال العمل الإنساني لتوفير الحماية العسكرية والدعم اللوجستي، واستجابت لما عدده 425 طلبا لتوفير الحماية لتسعة مواقع لمهابط طائرات تستعملها الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة.

61 - وفي 4 كانون الثاني/يناير، يسرت البعثة النقل الجوي للعاملين في المجال الإنساني ولنحو 000 1 كغ من المواد غير الغذائية لحوالي 000 5 لاجئ في بورو مدين، في ولاية غرب بحر الغزال.

62 - وحتى 13 شباط/فبراير، كانت شرطة الأمم المتحدة قد وفّرت الأمن لثماني مهام لتقديم المساعدة الإنسانية و 41 عملية حراسة أمنية للمهندسين وغيرهم. وواصلت شرطة الأمم المتحدة انتشارها في قواعد العمليات المؤقتة في طمبرة وياي وكدوك وأكوبو وبيبور، التي استخدمت لبناء الثقة، وعمليات التواصل مع القيادات الرئيسية، وبناء القدرات لجهاز الشرطة الوطنية وتقديم الخدمات للمجتمعات المحلية.

63 - وحتى 13 شباط/فبراير، كانت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام قد تحققت من سلامة 434 كيلومترا من الطرق التي حددتها البعثة كأولوية وطهّرتها، ورافقت دوريات البعثة لمسافة 015 2 كيلومترا، فتسنى بذلك تنقل حفظة السلام والشركاء في مجال العمل الإنساني سالمين من خطر الذخائر المتفجرة. وواصلت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام أيضا إزالة الألغام لإنشاء مخيم للاجئين في ويدويل ومواقع لإعادة إدماج النازحين داخليا من مخيمي حي المصنع ونيفاشا في الولاية الشمالية وولاية غرب بحر الغزال، على التوالي، بناء على طلبات من مفوضية شؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة.

هاء - رصد انتهاكات حقوق الإنسان والتحقيق فيها

64 - وثقت البعثة وتحققت من وقوع 174 حادثة عنف، أثرت على 777 مدنيا، من بينهم 75 امرأة و 55 طفلا (38 فتى و 17 فتاة) على النحو التالي: مقتل 381 مدنيا (منهم 24 امرأة و 10 فتيان وفتاتان)، وإصابة 249 شخصا (منهم 27 امرأة و 4 فتيان وفتاتان)، واختطاف 57 شخصا (منهم 21 امرأة و 24 فتى و 11 فتاة)، ووقوع 90 شخصا ضحية للاعتقال والاحتجاز التعسفيين (منهم 3 نساء وفتاتان) وضحية واحدة لاحتجاز غير قانوني وسوء معاملة. ومقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، يمثل ذلك انخفاضا بنسبة 20 في المائة في عدد الحوادث وانخفاضا بنسبة 7 في المائة في عدد الضحايا. ونُسبت 80 في المائة من الحوادث إلى الميليشيات القبلية و/أو جماعات الدفاع المدني، بينما نسبت نسبة 16 في المائة إلى قوات الأمن الحكومية وغيرها من الجماعات المسلحة، ونسبت نسبة 4 في المائة إلى عناصر مسلحة مجهولة الهوية.

65 - ولا يزال قمع أصوات المجتمع المدني والقيود المفروضة على وسائل الإعلام يقلصان الحيز المدني والسياسي المحدود أصلا، مما يقوض مشاركة المواطنين في العمليات السياسية الجارية، لا سيما في الفترة التي تسبق الانتخابات المقبلة. وقد وثقت البعثة ست حوادث انتهاك للحيز المدني والسياسي: ثلاث حالات اعتقال واحتجاز تعسفيين لنشطاء من المجتمع المدني طالت ثلاثة رجال وأربع نساء، أفرج عن أربعة منهم (منهم امرأتان) في 26 كانون الثاني/يناير نتيجة لأنشطة الدعوة التي قامت بها البعثة، بينما لا يزال ثلاثة أفراد (منهم امرأتان) رهن الاحتجاز لدى الشرطة؛ وحالة واحدة من المضايقات والترهيب لناشط من المجتمع المدني قام بها جهاز الأمن الوطني؛ وحالة واحدة من إصدار أمر وزاري يقيد حرية التعبير وحرية الإعلام أصدرته وزارة الإعلام والاتصالات في ولاية جونقلي يحد من جميع الإعلانات العامة والخاصة في وسائط الإعلام في جونقلي ويطلب موافقة الوزارة على النشر، وقد ألغي هذا الأمر لاحقا في 11 كانون الثاني/يناير عقب أنشطة دعوة اضطلعات بها البعثة. وفي 14 كانون الثاني/يناير، سعى أحد نشطاء المجتمع المدني إلى التماس الأمان في الخارج، في أعقاب تهديدات متعددة وجهتها له قوات الأمن بشأن انتقاده للحملة القمعية على حرية التعبير والمشاركة الهادفة للمواطنين في الشؤون العامة.

66 - وقدمت البعثة الدعم التقني والمالي لمنظمات المجتمع المدني لتسهيل المشاركة الشاملة للمجتمع المدني في العملية السياسية. وعقدت البعثة بالتعاون مع منتدى حوار السياسات ورشة عمل بشأن تعزيز الفضاء المدني لإيجاد بيئة مؤاتية لمشاركة الشباب في العمليات الانتقالية الديمقراطية في جنوب السودان لفائدة 42 ممثلا للشباب وطلاب الجامعات والمدافعات عن حقوق الإنسان وممثلات المجتمع المدني. وعقدت البعثة، بالتعاون مع منظمة التمكين المجتمعي من أجل التقدم، مائدة مستديرة وطنية بشأن موضوع "تعزيز وحماية والمطالبة الاستشارية بالحيز المدني والسياسي لإجراء انتخابات ديمقراطية وسلمية" مع السلطات الحكومية والمجتمع المدني. وشملت النتائج طلبات من جهاز الأمن الوطني لتسهيل إجراء حلقة عمل توجيهية لفائدة كبار الضباط بشأن الحيّز المدني والسياسي، ودعوة إلى إجراء المزيد من الدورات التدريبية التي تشمل الأجهزة الأمنية والمجتمع المدني والصحفيين لتعزيز حيّز مفتوح لممارسة الحقوق المدنية والسياسية خلال الدورة الانتخابية، ونشر أدوات للإبلاغ عن الحيّز المدني والسياسي.

1 - الأطفال والنزاع المسلح

67 - تحققت الأمم المتحدة من وقوع 33 انتهاكا جسيما ضد 34 طفلا (32 فتى وفتاتان): قتل (4 أطفال) وتشويه (5 أطفال) 9 أطفال (7 فتيان وفتاتان)؛ وتجنيد واستخدام 20 فتى لأغراض عسكرية؛ واختطاف 3 فتيان. وعانى ستة فتيان من انتهاكات متعددة شملت التجنيد والاستخدام والاختطاف. وأفرج الجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان عن ستة فتيان، عقب دعوة من الأمم المتحدة. ووقعت الانتهاكات في ولايات غرب الاستوائية (11 انتهاكا)، والوحدة (10 انتهاكات)، وشمال بحر الغزال (9 انتهاكات)، وجونقلي (4 انتهاكات)، وشرق الاستوائية (3 انتهاكات)، وأعالي النيل (انتهاكان)، وغرب بحر الغزال (انتهاك واحد).

68 - ونسبت الانتهاكات إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (23 انتهاكا)، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (14 انتهاكا)، ودائرة الدفاع المدني في جنوب السودان (انتهاكان)، والدائرة الوطنية للأحياء البرية لجنوب السودان (3 انتهاكات). ولم تنسب سبعة انتهاكات لأي جهة لأنها كانت ناتجة عن المتفجرات من مخلفات الحرب.

69 - وقدمت البعثة 27 دورة للتوعية بحماية الأطفال إلى 930 1 مشاركا (منهم 802 امرأة)، ومنهم 524 1 فردا من الأهالي (منهم 610 نساء)، و 168 مسؤولا حكوميا (منهم 142 امرأة) و 149 فردا من قوات الأمن الحكومية (منهم 41 امرأة)، و 77 ضابطا من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (منهم 7 نساء)، و 12 من الشركاء في مجال الحماية (منهم امرأتان). ونظمت البعثة ثماني جلسات للتدريب على حماية الطفل لفائدة 338 مشاركا (منهم 82 امرأة)، وشمل ذلك 247 فردا من قوات الأمن الحكومية (منهم 50 امرأة)، و 37 فردا من أفراد المجتمع المحلي (منهم 27 امرأة)، و 34 فردا من الجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان (كلهم رجال)، و 20 موظفا حكوميا (منهم 5 نساء).

70 - وفي الفترة من 23 كانون الثاني/يناير إلى 7 شباط/فبراير، قدّمت الأمم المتحدة الدعم للجنة الفنية الوطنية التي تضم لجنة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في جنوب السودان ووزارة الدفاع وقدامى المحاربين لإجراء حلقتي عمل إقليميتين لتجديد المعلومات لفائدة منسقي حماية الأطفال من أطراف النزاع في المنطقة الاستوائية الكبرى ومنطقة بحر الغزال الكبرى. وكان الغرض من حلقتي العمل هو بناء قدرات جهات التنسيق المعنية بحماية الطفل في جنوب السودان وتزويدها بالمعارف اللازمة لتنفيذ خطة العمل بشكل فعال، وتعزيز ثقافة حماية الطفل والمساءلة وضمان حسن عمل نظام جهات التنسيق قبل إجراء الانتخابات القادمة.

2 - العنف الجنسي المتصل بالنزاع

71 - تحققت البعثة من وقوع 39 حادثة عنف جنسي متصلة بالنزاع ووثّقتها، وطالت هذه الحوادث 54 ضحية (32 امرأة و 17 فتاة و 3 فتيان ورجلين). وتراوحت أعمار الضحايا بين 12 و 45 سنة. وتلقت 17 ضحية المساعدة الطبية، واتخذت 19 ضحية إجراءات قانونية. ووقعت هذه الحوادث في ولايات وسط الاستوائية (15 حادثة)، وغرب بحر الغزال (7 حوادث)، وجونقلي (6 حوادث)، وواراب (3 حوادث)، وغرب الاستوائية (3 حوادث)، وشرق الاستوائية (حادثتان)، والبحيرات (حادثتان)، وشمال بحر الغزال (حادثة واحدة)، ونسبت إلى قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان (14 حادثة منها)، وجهاز الشرطة الوطنية (5 حوادث)، وجهاز الأمن الوطني (3 حوادث)، والإدارة الوطنية للسجون والدائرة الوطنية للأحياء البرية

لجنوب السودان مشتركتين (حادثة واحدة)، والجناح المعارض في الحركة الشعبية/الجيش الشعبي لتحرير السودان (3 حوادث)، والميليشيات القبلية (7 حوادث)، وعناصر مسلحة مجهولة الهوية (6 حوادث).

72 - ونُفّذت خمسة برامج للتوعية وبناء القدرات بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع في جميع أنحاء البلد واستهدفت 209 مستفيدين (منهم 87 امرأة)، ضموا أفرادا من سلطات إنفاذ القانون والسلطات المحلية والزعماء الدينيين والتقليديين ومجموعات النساء والشباب. وفي 1 كانون الأول/ديسمبر، نظمت البعثة اجتماعها الفصلي بشأن العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، الذي جمع منظمات المجتمع المدني وهدف إلى تعزيز جمع البيانات وتحليل اتجاهات وأنماط الانتهاكات الجنسية المرتبطة بالنزاع، فضلا عن تحديد مجالات التدخل الاستراتيجية لتقديم الدعم للضحايا والناجين.

3 - المرأة والسلام والأمن

73 - في الفترة ما بين 4 و 7 كانون الأول/ديسمبر، قدمت البعثة الدعم لرابطة النساء في الحكم المحلي من أجل تنظيم حلقة عمل في جوبا شارك فيها 50 عضوا في الرابطة (بينهم رجلان) من جميع أنحاء البلد. وركزت حلقة العمل على تعزيز فهم المشاركين للمفاهيم الجنسانية، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وأولويات المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك التدابير والأدوات اللازمة لضمان مشاركة المرأة مشاركة مجدية في كامل دورة الانتخابات.

74 - وفي الفترة من 11 إلى 14 كانون الأول/ديسمبر، أجرت المجموعة البرلمانية النسائية تدريبا للمدربين لفائدة 30 برلمانية في المجلس التشريعي الوطني الانتقالي المنشط بهدف بناء القدرات من أجل سن تشريعات مراعية للمنظور الجنساني. وزود التدريب المشاركين بالمعارف والمهارات اللازمة للمشاركة الاستراتيجية والموضوعية في الانتخابات المقبلة وفي عمليات وضع الدستور.

75 - وفي 15 كانون الأول/ديسمبر، يسرت البعثة تفاعلا ثنائيا مع ممثلين من وزارة خارجية الولايات المتحدة لفائدة سبع نساء يمثلن خمسا من منظمات المجتمع المدني. وكان الغرض هو جمع وجهات النظر واكتساب فهم أفضل للوضع الحالي فيما يتعلق بالمرأة والسلام والأمن في جنوب السودان.

76 - وفي 15 كانون الأول/ديسمبر، زودت البعثة وصندوق الأمم المتحدة للسكان الضابطات في جهاز الشرطة الوطنية النسائية بما عدده 100 من حقائب اللوازم الصحية النسائية في إطار الاستجابة الشاملة للاحتياجات التي حددتها النساء.

77 - وفي الفترة من 7 إلى 9 كانون الأول/ديسمبر، نظمت البعثة، بالتعاون مع الشركاء في المجال الإنساني، عدة مناسبات لزيادة الوعي بمنع الاستغلال والاعتداء الجنسيين في إطار حملة الستة عشر يوما من النشاط الدعوي لمناهضة العنف الجنساني في كواجوك وتوريت وروميبك ويامبيو وأويل. وفي جوبا، حضر هذه المناسبة أكثر من 500 1 شخص ونُظّمت بالشراكة مع رابطة شباب الشعوب الأصلية في شرق نياكورون وفرقة العمل المعنية بالحماية من الاستغلال والانتهاك الجنسيين.

78 - وفي الفترة من 11 إلى 14 كانون الأول/ديسمبر، استضافت البعثة وفدا من تسعة أعضاء من فريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن. وهدفت الزيارة إلى الحصول على معلومات عن حالة النساء والفتيات في السياق السياسي الحالي وعن تنفيذ الأحكام الجنسانية الواردة في اتفاق السلام. وكذلك أتاحت الزيارة فرصة لأعضاء فريق الخبراء غير الرسمي لفهم الآثار الملموسة على أرض الواقع للصياغة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن الواردة في ولاية البعثة والقرارات التي اتخذها مجلس الأمن بشأن جنوب السودان.

سادسا - ملاك موظفي البعثة، وحالة النشر، والسلوك والانضباط

79 - في 13 شباط/فبراير، بلغ عدد الموظفين المدنيين التابعين للبعثة 710 2 موظفا، منهم 890 موظفا دوليا، من بينهم 270 امرأة (30 في المائة)، و 399 1 موظفا وطنيا، من بينهم 234 امرأة (17 في المائة)، و 421 فردا من متطوعي الأمم المتحدة/من بينهم 168 امرأة (40 في المائة).

80 - وبلغ قوام الشرطة 573 1 فردا (من أصل عدد الأفراد المأذون بهم البالغ 101 2 فرد)، منهم 675 فردا من أفراد الشرطة (229 امرأة، أو 34 في المائة)، و 850 فردا من وحدات الشرطة المشكلة (226 امرأة، أو 27 في المائة)، و 48 موظفا من موظفي شؤون السجون (23 امرأة، أو 48 في المائة).

81 - ومن أصل قوام القوات المأذون به البالغ 000 17 فرد، بلغ قوام قوات البعثة 898 13 من الأفراد العسكريين، منهم 218 ضابطا من ضباط الاتصال العسكري (68 امرأة، أو 31 في المائة)، و 411 ضابطا من ضباط الأركان العسكريين (87 امرأة، أو 21 في المائة)، و 269 13 فردا من أفراد الوحدات العسكرية (981 امرأة، أو 7 في المائة).

82 - ووفقا للسياسة السارية، جُهّزت في الوقت المناسب المعلومات عن احتمالات نهج سلوك غير مرض و/أو سوء سلوك. وفي الفترة بين 1 كانون الأول/ديسمبر و 31 كانون الثاني/يناير، سُجل 22 ادعاء بارتكاب سلوك غير مرض/سوء سلوك في نظام تتبع إدارة القضايا. وسُجِّل ادعاء واحد بشأن حالة استغلال وانتهاك جنسيين. وظل جميع المتعرّف عليهم من ضحايا أعمال الاستغلال والانتهاك الجنسيين المدّعاة المبلغ عنها سابقا يتلقون الدعم من كبير الموظفين المعني بحقوق الضحايا في جنوب السودان.

سابعا - الانتهاكات المخلة باتفاق مركز القوات والقانون الدولي الإنساني وأمن أفراد الأمم المتحدة

83 - في 31 كانون الثاني/يناير، كانت البعثة قد سجّلت 43 انتهاكا لاتفاق مركز القوات، وهو ما يمثل تغيرا طفيفا مقارنة بعدد الانتهاكات المسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق البالغ 44 انتهاكا. وفي المجموع، انطوى 35 انتهاكا على فرض السلطات الحكومية قيوداً على الحركة، مما أثر على دوريات البعثة في ولايات غرب بحر الغزال، والوحدة، وأعالي النيل، وجونقلي، وولايات غرب ووسط وشرق الاستوائية. وألغيت الدوريات الجوية الدينامية والدوريات البرية التي كانت البعثة تنوي الاضطلاع بها إلى كل من آتشونغ - تشونغ، ومانيانغ، وواو، وروومبيك، وبقارة، ومريال باي، وتار كوينغ، ونغو حليمة، وطمبرة، وموندري، ولاكامادي، وكورون، وباجوك، وياي، وبور، وغاديانغ، وكوج، ولير، وديم زبير، وراجا، وكبويتا، وتوريت، وغانغورا - نابياباي، وفانيوك، وتمساحة، وجسر سوبو بسبب عدم تأكيد مقر الآلية المشتركة للتحقق والرصد في جوبا تلقي المعلومات ووثائق ضمان سلامة الطيران التي أُرسلتها إليه البعثة. وفي 27 كانون الأول/ديسمبر، منع أفراد قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان دورية متكاملة تابعة للبعثة من الوصول من ملكال إلى جيل أشيل عند نقطة تفتيش تقع على بعد حوالي 72 كيلومترا جنوب شرق ملكال. وحصل ذلك رغم امتلاك فريق البعثة وثيقة لتبادل المعلومات أقرها مقر الآلية المشتركة للتحقق والرصد.

84 - وفي 9 كانون الأول/ديسمبر، تعرض أحد أفراد شرطة الأمم المتحدة للاعتداء على يد أحد أفراد جهاز الأمن الوطني في بلدة توريت، بينما هدد جنود قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان الحاضرون أيضا

بإطلاق النار على فريق الدورية إذا لم يغادر المنطقة على الفور. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر، اعتدى أفراد قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان على سائق تابع للأمم المتحدة عند نقطة تفتيش على جسر جوبا لأسباب غير محددة. وفي 18 كانون الأول/ديسمبر، صادرت قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان وجهاز الأمن الوطني جهاز اتصال لاسلكي أرضي متعدد القنوات (TETRA) خاص بالأمم المتحدة من أحد موظفي البعثة الوطنيين في مقر إقامته خلال عملياتهما الأمنية المشتركة في منطقة غوديل بجوبا.

85 - ومن الانتهاكات لاتفاق مركز القوات أيضا فرضُ ضرائب لا مبرر لها على البعثة وعلى المتعاقدين معها فيما يتعلق بتوريد الشحنات المخصصة حصرا لاستخدام البعثة. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر، طالبت الهيئة الوطنية للإيرادات المقاول الدولي للبعثة "إي إس كو إنترناشيونال" بدفع 10 ملايين جنيه جنوب سوداني (000 10 دولار) للحصول على رخصة استيراد كشرط مسبق للإفراج عن 500 طن من المواد الغذائية المجمدة من قبل الجمارك. وواصلت البعثة العمل مع الحكومة بشأن هذه المسألة.

86 - وسُجّلت 18 حادثة مضايقة وحادثتين مُنع فيهما موظفو فريق الأمم المتحدة القطري من الوصول وعمليات قامت بها قوات الأمن الحكومية. وكان معظم هذه الحوادث مطالب من قبل جهاز الشرطة الوطنية أو قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان بزعم ارتكاب مخالفات سير أو بزعم عدم سلامة الوثائق عند دخول جنوب السودان من مطار جوبا الدولي.

87 - وفي 12 كانون الثاني/يناير، دخل شخص يرتدي زي قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان معسكر تومبنق التابع للبعثة وأطلق النار عشوائيا بالقرب من برج للمراقبة. وردّ حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة الذين كانوا في الخدمة وأطلقوا النار على المتسلّل الذي توفي فيما بعد متأثرا بجراحه. ولم يصب أي من موظفي الأمم المتحدة بأذى، وتجري بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وجهاز الشرطة الوطنية تحقيقا مشتركا في الحادثة.

ثامنا - أداء العناصر النظامية

88 - أجرت شرطة الأمم المتحدة تفتيشا ربع سنوي بشأن تقييم وتقدير الأداء في جميع وحدات الشرطة المشكلة الأربع خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وكان التقييم العام مرضيا. بيد أن إحدى وحدات الشرطة المشكلة تعاني نقصا في المعدات المملوكة للسرية فيما يتعلق باستبدال ما نسبته 10 في المائة من قنابل الغاز المسيل للدموع (اليدوية والمقذوفات) التي انتهت صلاحيتها، في حين وُضعت لوحدات الشرطة المشكلة الثلاث الأخرى خطة لتحسين الأداء فيما يتعلق بجوانب الصحة والتدريب والرفاه.

89 - وقامت وحدة التقييم الداخلي لشرطة الأمم المتحدة بزيارة المكاتب الميدانية في رومبيك ويامبيو وكواجوك وتقييمها، وقيّمت كذلك أداء فرادى ضباط الشرطة وامتثالهم لأنظمة البعثة.

90 - وقامت قوة البعثة بتقييم ثماني وحدات، بما في ذلك خمس كتائب مشاة وثلاث وحدات هندسية. ولم تجر أي تقييمات للوحدات البحرية أو الوحدات الجوية أو الوحدات الطبية. وخلُص التقييم إلى أن الوحدات مدربة تدريبا جيدا وجاهزة من الناحية العملياتية وفقا لمعايير الأمم المتحدة. وتجاوزت ثلاث وحدات المعايير المحددة في أداة تقييم الوحدات العسكرية بينما استوفتها وحدة واحدة بنجاح. ولا تزال تقارير تقييم الوحدات الأربع المتبقية معلقة.

تاسعا - الجوانب المالية

91 - خصصت الجمعية العامة، بموجب قرارها 292/77 باء المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2023، مبلغ 500 836 148 1 دولار للإنفاق على البعثة للفترة من 1 تموز/يوليه 2023 إلى 30 حزيران/يونيه 2024. وفي وقت لاحق، في 12 كانون الأول/ديسمبر 2023، أذنت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للأمين العام بالدخول في التزامات بمبلغ لا يتجاوز إجماليه 500 451 15 دولار (صافيه 500 346 15 دولار) للفترة 2023/2022. والتمست سلطة الالتزام لتغطية الاحتياجات الإضافية من الموارد للولاية الموسعة فيما يتعلق بحماية المدنيين والدعم الانتخابي. وفي 14 شباط/فبراير 2024، كانت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص للبعثة قد بلغت 299,2 مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام حتى ذلك التاريخ 735,7 2 مليون دولار. وسُدِّدت تكاليف القوات ووحدات الشرطة المشكّلة والمعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى 30 أيلول/سبتمبر 2023 وفقاً لجدول التسديد الفصلي.

عاشرا - ملاحظات وتوصيات

92 - على نحو ما أشرت إليه في تقريري السابق الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2023 (S/2023/976)، لا يزال تنفيذ النقاط المرجعية الحاسمة المدرجة في اتفاق السلام المنشط متأخرا عن الجدول الزمني المقرر، وسيُجرى تقييم لما إذا كانت الكتلة الحرجة للامتثال في تنفيذ النقاط المرجعية قد بُلغت في نيسان/أبريل 2024. ومع ذلك، إذا اجتمعت الأحزاب السياسية وتحلّت بالإرادة والتركيز السياسيين الكافيين، سيكون بلوغ هذه الكتلة الحرجة ممكنا.

93 - ويساورني القلق من أن عملية وضع الدستور، وتحديد نوع الانتخابات وعددها، وتحديد طرائق تسجيل الناخبين، واتخاذ القرارات المرتبطة بإدماج النازحين، ووضع خطة أمنية متكاملة للانتخابات، وإنشاء آلية لتسوية المنازعات الانتخابية، ووضع الجدول الزمني للانتخابات، كلها مسائل لا يزال يتعيّن تحديدها، من بين أمور أخرى. وهذه المسائل العالقة أساسية لإجراء انتخابات ذات مصداقية وسلمية بحلول كانون الأول/ديسمبر 2024. وإنني أشجع الأطراف على الدخول في حوار بناء والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن سبل المضي قدما.

94 - وأرى بوادر مشجعة في إعادة تشكيل اللجنة الوطنية للانتخابات، ومجلس الأحزاب السياسية، والمفوضية القومية لمراجعة الدستور. بيد أن هذه المؤسسات بحاجة ماسة إلى أن تُشغَّل وتُزوّد بالموارد الكافية لتمكينها من البدء في وضع خطة والاضطلاع بالمهام الموكلة إليها بفعالية. وأحث الحكومة على القيام بذلك على سبيل الأولوية. وكذلك، أحثّ الأحزاب السياسية على الاتفاق على مدونة لقواعد السلوك تضمن مشاركة جميع الأطراف المعنية في الانتخابات مشاركة كاملة وهادفة وتحدد معايير النشاط السياسي السلمي.

95 - ووجود قوة أمن وطنية موحدة تتوفّر لديها الموارد الكافية والتدريب المناسب أمر أساسي لتوفير بيئة آمنة للخطاب السياسي والمدني الحر. وأحث حكومة جنوب السودان على الإسراع في نشر القوات الموحدة اللازمة المزوّدة بالموارد الكافية على النحو المنصوص عليه في خريطة الطريق واتفاق السلام المنشّط.

96 - وليست النقاط المرجعية الحاسمة مجموعة من الشروط المفروضة من الخارج لأن الأطراف في اتفاق السلام هي التي اتفقت عليها. والعجز عن تنفيذ هذه النقاط المرجعية، أو تنفيذها من جانب واحد، يقوض اتفاق السلام، مع ما قد يترتب على ذلك من عواقب وخيمة.

97 - وينبغي للبلدان الإقليمية والشركاء الدوليين أن يقدموا الدعم السياسي اللازم للأطراف في الجهود التي تبذلها من أجل التغلب على التحديات السياسية الراهنة. وفي هذا الصدد، أتطلع إلى المداولات التي ستجري خلال اجتماع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن جنوب السودان المقرر عقده في شباط/فبراير 2024. وبالمثل، فإن الإحاطة المشتركة التي ستقدّمها إلى مجلس السلم والأمن الآلية الثلاثية التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية بشأن الأعمال التحضيرية للانتخابات وعمليات وضع الدستور تستحق الاهتمام لإجراء تقييم أوسع للبيئة الانتخابية في جنوب السودان.

98 - ورغم جهود الوساطة المحلية الجارية، يساورني القلق من تصاعد العنف القبلي على نحو ما شهدنا في المناطق الواقعة على طول حدود ولاية واراب ومنطقة أبيي، وأجزاء من ولاية جونقلي. وكذلك تبعث التوترات وأعمال العنف التي وقعت في ولاية الوحدة عقب الاشتباكات بين قوات الدفاع الشعبي لجنوب السودان والجناح المعارض في الجيش الشعبي لتحرير السودان على القلق. وأحث الأطراف على ممارسة ضبط النفس وأحث الحكومة على معالجة الدوافع المحلية للنزاع، بسبل منها ضمان تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية وتحقيق مكاسب السلام.

99 - ويساورني قلق بالغ إزاء النزاع المحتدم في السودان وأثره على الدول المجاورة، ولا سيما جنوب السودان الذي شهد تدفق أكثر من 000 500 من العائدين واللاجئين وطالبي اللجوء، مما أفضى إلى اشتداد الضغط على المجتمعات المحلية التي تواجه بالفعل تناقصا في الموارد. وقد خلق الوضع السائد ظروفا يمكن أن تؤدي إلى نشوب نزاعات بين المجتمعات المحلية، حيث تتنافس على الوصول إلى الضروريات الأساسية، وتواجه تضاؤلا في المساعدات الإنسانية وشحة في الموارد.

100 - وأناشد المجتمع الدولي أن يضاعف دعمه لأشد الفئات ضعفا من أجل تلبية الاحتياجات المتنامية التي عجلت بها الزيادة المفاجئة في عدد الوافدين من السودان. وهذه الحالة تتفاقم بسبب النزوح والصدمات المناخية وزيادة انعدام الأمن الغذائي الحاد في جنوب السودان. ولذلك من الضروري أن توفر الحكومة أيضا المساعدات والموارد اللازمة لأكثر الأشخاص تضررا.

101 - وأشيد بجماعة سانت إيجيديو للجهود التي تبذلها منذ أمد طويل في التوسط بين الحكومة الانتقالية والأطراف غير الموقعة. وأرحب أيضا بقرار حكومة كينيا دعم تلك الجهود بالتنسيق مع جماعة سانت إيجيديو. وآمل أن تشارك جميع الأطراف في هذه العملية بشكل بناء وأن تعزز السلام في جنوب السودان.

102 - وأعرب عن تقديري البالغ للبلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة، وأعرب عن تقديري للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي لمشاركتهما المستمرة في تعزيز السلام في جنوب السودان. وأُعرب عن شكري لممثلي الخاص لجنوب السودان نيكولاس هايسوم، وموظفي البعثة، وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء في مجال العمل الإنساني على خدمتهم الدؤوبة في ظل هذه الظروف الصعبة.